

لِسْمِ الْمُهَمَّاتِ الْعَظِيمَ



جمهوريّة مصر العربيّة

رَئَاسَةُ الْجُهُورِيَّةِ

الْجَزِيلَةُ السَّمِّيَّةُ

الثمن ٣ جنيهات

السنة السابعة والخمسون	الصادر في ٨ ربيع الآخر سنة ١٤٣٥ هـ الموافق (٨ فبراير سنة ٢٠١٤ م)	العدد ٦ (مكرر)
---------------------------	---	---------------------

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤

بإصدار قانون بتنظيم شون أعضاء المهن الطبية

العاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان

من غير الخاطبين بقوانين أو لوائح خاصة

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الدستور المعدل الصادر في الثامن عشر من يناير ٢٠١٤ :

وعلى القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهن الكيمياء الطبية

والبكتريلوجيا والباتلوجيا وتنظيم معامل التشخيص الطبي ومعامل الأبحاث العلمية

ومعامل المستحضرات الحيوية :

وعلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب :

وعلى القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان :

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة :

وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مهنة العلاج النفسي :

وعلى قانون الموازنة العامة للدولة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ :

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية :

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٤ في شأن قيد بعض ممارسي صناعة الأسنان

في سجل صانعي الأسنان بوزارة الصحة :

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم مزاولة مهنة العلاج الطبيعي :

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بفتح اعتمادين إضافيين بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٧ /٢٠٠٨ ، وتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة ، وزيادة المعاشات والمعاشات العسكرية ، وتعديل أحكام بعض القوانين ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ وبتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدخل ؛
وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرار

القانون الآتي نصه :

(المادة الأولى)

يعمل في شأن تنظيم شئون أعضاء المهن الطبية العاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان من غير المخاطبين بقوانين أو لوائح خاصة بالقانون المرافق ، ويُلغى كل ما يخالفه من أحكام .

(المادة الثانية)

يصدر وزير الصحة والسكان اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الآخر سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٨ فبراير سنة ٢٠١٤ م) .

عدلي منصور

قانون

بتنظيم شئون أعضاء المهن الطبية
العاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان
من غير المخاطبين بقوانين أو لوائح خاصة
(الفصل الأول)
نطاق سريان القانون

مادة (١) :

تسري أحكام هذا القانون على الأطباء البشريين وأطباء الأسنان والأطباء البيطريين والصيادلة ومارسى وإخصائى العلاج الطبيعي والتمريض العالى وخريجى كليات العلوم من الكيميائيين والفيزيقيين وهيئات التمريض الفنية والفنين الصحيين الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، العاملين بالجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة وهى :

ديوان عام وزارة الصحة والسكان .

مستشفيات الصحة النفسية .

الماكز الطبية المتخصصة .

مديريات الشئون الصحية بالمحافظات والمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لها .

الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية والمستشفيات التابعة لها .

الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية .

الهيئة القومية للبحوث والرقابة على المستحضرات الحيوية .

مرافق الإسعاف التى لم تضم إلى هيئة الإسعاف المصرية .

وذلك من غير المخاطبين بقوانين أو لوائح خاصة .

مادة (٢) :

يعمل فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون ، بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

مادة (٣) :

تكون وظائف أعضاء المهن الطبية الخاضعين لأحكام هذا القانون على النحو الآتي :

- ١ - الوظائف التخصصية .
- ٢ - الوظائف الفنية .
- ٣ - الوظائف الإشرافية .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون مستويات ودرجات هذه الوظائف وشروط شغلها .

(الفصل الثاني)

قياس كفاية الأداء المهني

مادة (٤) :

يتم قياس كفاية الأداء المهني لأعضاء المهن الطبية المخاطبين بأحكام هذا القانون سنويًا ،
وبما يتفق وطبيعة نشاط وأهداف الوحدات التابعين لها .

ويكون تقييم الأداء بمrbطة كفاءة للحاصل على أعلى من (٩٠٪) ، وبمرتبة فوق المتوسط
للحاصل على أعلى من (٨٠٪) حتى أقل من (٩٠٪) وبمرتبة متوسط للحاصل على أعلى
من (٧٠٪) حتى أقل من (٨٠٪) ، وبمرتبة دون المتوسط للحاصل على (٦٠٪)
حتى أقل من (٧٠٪) ، وبمرتبة ضعيف للحاصل على ما دون (٦٠٪) .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ضوابط ومعايير التقييم والإجراءات
اللازمة لرفع كفاءة من يحصل على تقرير دون المتوسط أو ضعيف .

وتُشكل بقرار من السلطة المختصة بالجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون
لجنة تضم عناصر قانونية وفنية وإدارية ومثلاً عن اتحاد نقابات المهن الطبية ،
لتلقي وفحص النظمات من تقارير تقييم الأداء ، وترفع هذه اللجنة توصياتها إلى السلطة المختصة
لاتتخاذ ما تراه في شأنها .

(الفصل الثالث)

الترقية إلى الوظائف الأعلى

مادة (٥) :

يشترط للترقية من مستوى ودرجة وظيفية لمستوى ودرجة وظيفية أعلى ،
توفر الشروط الآتية :

- ١ - استيفاء اشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها .
- ٢ - قضاء المدة الбинية في الوظيفة أو المستوى الأدنى مباشرة .
- ٣ - الحصول على تفريغ تقييم أداء بمربطة فوق المتوسط على الأقل في السنتين السابقتين مباشرة على الترقية .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الضوابط والإجراءات الالزامية لإجراء الترقية .

مادة (٦) :

تحسب للحاصل على الماجستير أو الزمالة المصرية التي لا تقل مدتتها عن ثلاثة سنوات في أحد التخصصات الطبية أقدمية مدتها سنة ، كما تحسب للحاصل على الدكتوراه أقدمية مدتها سنتان ، وينجع العامل علاوة من علاوات درجته الوظيفية تضاف إلى بداية مربوط الدرجة عن كل سنة من السنوات المحسوبة بحد أقصى أربع علاوات .
ويصدر بحساب مدة الخبرة المكتسبة علمياً في أقدمية الدرجة الوظيفية والزيادة في الأجر وفقاً لها قرار من السلطة المختصة .

(الفصل الرابع)

التدريب والتوزيع

مادة (٧) :

تتولى وزارة الصحة والسكان وضع خطط تدريبية دورية للتنمية المهنية المستدامة للخاضعين لأحكام هذا القانون ، وما يلزم منها للترقية الفنية داخل المستوى أو من مستوى آخر ، وتحمل الوزارة في حدود ما تسمح به مواردها الذاتية المصروفات والرسوم الالزامية لحصول أعضاء المهن الطبية على الدراسات العليا الداخلة في نطاق تخصصاتهم بما يخدم مصلحة العمل ، وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط والشروط والمعايير المنظمة لذلك .

مادة (٨) :

تلتزم الجهات التي يسرى عليها هذا القانون باتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو إعادة توزيع العمالة على الوحدات الطبية الداخلة في نطاق اختصاصها ، وذلك بما يتنااسب مع كثافة وحجم وطبيعة العمل بتلك الوحدات وبما يكفل حُسن سير وانتظام العمل بها ، وتبين اللائحة التنفيذية المعايير الازمة لذلك .

(الفصل الخامس)**الخصصات المالية لأعضاء المهن الطبية****مادة (٩) :**

يُمنح أعضاء المهن الطبية حواجز متدرجة وفقاً للمؤهلات العلمية والسنوات الدراسية على النحو المبين بالجدول رقم (١١) المرافق لهذا القانون .
وتُصرف هذه الحواجز بنسبة (٧٥٪) اعتباراً من ٢٠١٤/١/١ مع المرتب الشهري ، وتزداد بالفرق عن النسبة المقررة بالجدول المذكور والتي تعادل (٢٥٪) اعتباراً من ٢٠١٥/٧/١ وإلى أن يتم تطبيق مراحل القانون كاملة يتم تعويض أي نقص في المزايا المطبقة حالياً من خلال الموارد الذاتية للصناديق والحسابات الخاصة بالجهات المعنية ، وفي حالة قصور تلك الموارد تتحمل الدولة هذه الأعباء في ضوء ما تُسفر عنها الدراسة آنذاك .

مادة (١٠) :

يرتبط صرف الحافز الإضافي بتوفر معايير تقييم الأداء والتي تشمل عدد أيام الحضور الفعلى بالعمل ، والجهود المبذولة في أدائه ، ويستحق صرفها بنسبة (١٠٠٪) لمن يتم تقييم أدائه بنسبة (٩٠٪) على الأقل ، وبنسبة (٨٥٪) لمن يتم تقييم أدائه بنسبة من (٥٠٪) من (٧٠٪) حتى أقل من (٨٥٪) وبنسبة (٥٠٪) لمن يتم تقييم أدائه بنسبة من (٥٠٪) حتى أقل من (٧٠٪) ، ولا يستحق صرفها لمن يتم تقييم أدائه بنسبة أقل من (٥٠٪) .
وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والإجراءات المنظمة لإجراء هذا التقييم واللجنة المختصة به .

مادة (١١) :

يُصرف حافز طوارئ بنسبة (٣٠٠٪) من المرتب الأساسي للأطباء الاستشاريين والأخصائيين والمقيمين الحاصلين على مؤهلات علمية تؤهلهم للعمل بأقسام الطوارئ بالمستشفيات بمعايير تحددها اللائحة التنفيذية ، ويُصرف حافز خدمات إسعافية لفنيي الإسعاف بنسبة (٥٠٪) من المرتب الأساسي للعاملين بمرافق الإسعاف التي لم تضم لهيئة الإسعاف المصرية ، وذلك ببراعة معايير تقييم الأداء المشار إليها بالمادة (١٠٪) من هذا القانون .

مادة (١٢) :

يُصرف حافز مناطق نائية بنسبة تتراوح بين (٢٠٠٪) إلى (٦٠٠٪) من الأجر الأساسي للأطباء البشريين وأطباء الأسنان والصيادلة ومارسي وأخصائيي العلاج الطبيعي والتمريض العالي وفنيي التمريض والفنين الصحيين المغتربين العاملين بالمستشفيات ووحدات الرعاية الصحية التي تقدم خدمة علاجية بمحافظات مطروح والوادى الجديد وأسوان وشمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر ومنطقة القنطرة شرق بمحافظة الإسماعيلية ومنطقة الواحات البحريية بمحافظة الجيزة ، وغيرها من المناطق التي يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء باعتبارها منطقة نائية .

ويُصرف هذا الحافز لغير المغتربين من العاملين المشار إليهم حال بعد مقر عملهم عن عواصم تلك المحافظات ، وذلك وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وشروط صرف هذا الحافز ، وكذلك ضوابط الاغتراب بين المحافظات .

ولا يخل صرف الحافز المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة بما قد يصرف من مزايا لرؤساء العاملين ، من موازنة المحافظة للغرض ذاته في تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة (١٣) :

لا يخل صرف الحوافز المنصوص عليها في هذا القانون ، بصرف حافز التميز العلمي للحاصلين على الدبلوم أو الماجستير أو الزمالة المصرية أو الدكتوراة طبقاً لقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمي ٧٣٤ لسنة ٢٠٠٥ و ١١٩٠ لسنة ٢٠٠٩

مادة (١٤) :

يُصرف مقابل جهود غير عادية نظير نوبيجيات السهر والمبيت للأطباء البشريين وأخصائيي وفنيي التمريض والفنين الصحيين العاملين بالمستشفيات ووحدات الرعاية الصحية التي تقدم الخدمة العلاجية ، على النحو المبين بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون .

مادة (١٥) :

تستحق فئات نوبيجيات السهر والمبيت نظير التواجد الفعلى في الفترة من الثانية ظهراً حتى الثامنة مساءً وال فترة من الثامنة مساءً حتى الثامنة صباحاً على التوالى .
ويراعى ألا يتجاوز عدد نوبيجيات السهر والمبيت للمتواجدين على رأس العمل بالمستشفيات ووحدات الرعاية الصحية التي تقدم الخدمة العلاجية (٢٥٪) للأطباء البشريين ، (٤٪) للفئات الفنية للتمريض ، (٢٠٪) للفنين الصحيين ، وعدد (٢) للسهر أو المبيت بالمكاتب الصحية شريطة أن يكون من بينهم طبيب ، ويجوز زيادة نسبة التواجد بالسهر أو المبيت بما لا يجاوز (٥٪) من النسبة المقررة أو العدد ، وذلك في حالة الضرورة الطارئة والملحة بطلب من الرئيس المباشر معتمداً من السلطة الأعلى .

مادة (١٦) :

تُمنح مكافأة جهود غير عادية مقابل القيادة والإشراف على العاملين بديوان عام الوزارة والمديريات والإدارات الصحية والمستشفيات التابعة لها وفقاً للجدول رقم (٣) المرافق لهذا القانون .

ويزاد حافز الإشراف لمديري المستشفيات المتفرغين ليكون على النحو التالي :

بنسبة (٥٪) من المرتب الأساسي بالنسبة للمستشفى حتى عدد (مائة) سرير .

بنسبة (١٠٠٪) من المرتب الأساسي بالنسبة للمستشفى التي يزيد عدد الأسرة بها على مائة سرير .

مادة (١٧) :

ينح أعضاء المهن الطبية المخاطبين بأحكام هذا القانون «بدل مهن طبية» يصرف على مراحل بواقع ١٢٠ جنيهاً شهرياً اعتباراً من ٢٠١٤/١/١ ، ويزاد تدريجياً ليكون ٢٠٠ جنيه شهرياً في ٢٠١٦/٧/١ وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

١٠ الجريدة الرسمية - العدد ٦ (مكرر) في ٨ فبراير سنة ٢٠١٤

مادة (١٨) :

يستمر صرف البدلات المقررة لأعضاء المهن الطبية قبل العمل بهذا القانون ، وترزد فئة بدل التفرغ المنوح للأطباء البشريين وأطباء الأسنان وبدل الحرمان المنوح للصيادلة وأخصائي التمريض العالى ، ليكون على النحو الآتى :

الدرجة الممتازة/العلية/المدير العام/الأولى ٨٠ جنيهاً شهرياً

الدرجة الثانية : ٦٠ جنيهاً شهرياً

الدرجة الثالثة : ٣٠ جنيهاً شهرياً

كما يزداد بدل الحرمان الذى ينح للمتفرغ من العاملين بالمجموعة الفنية للتمريض وكذلك بالمجموعات الفنية الصحية ليصبح مبلغ ١٥ جنيهاً شهرياً لكافة الدرجات الوظيفية .

(الفصل السادس)

أحكام عامة

مادة (١٩) :

تلغى جميع القرارات الوزارية المعول بها فى شأن المزايا المالية المقررة لأعضاء المهن الطبية المخاطبين بأحكام هذا القانون دون غيرهم .

مادة (٢٠) :

يُمول الفرق بين المزايا المالية المطبقة حالياً في الجهات المنصوص عليها بال المادة (١١) من هذا القانون والمزايا المالية التي يقررها لأعضاء المهن الطبية من خلال الخزانة العامة للدولة وعلى المراحل الموضحة بهذا القانون .

مادة (٢١) :

تُصرف كافة الحوافز والمزايا المالية المقررة بهذا القانون وفقاً لمراحل تنفيذها .

الجدول المرفق بقانون

تنظيم شئون أعضاء المهن الطبية العاملين بالجهات

التابعة لوزارة الصحة والسكان من غير الخاطبين بقوانين لوائح خاصة

جدول رقم (١)

البيان	السنوات الدراسية	حافز خاص	حافز إضافي	جملة
طبيب بشري	٧	% ٤٥٠	% ١٥٠	% ٦٠٠
طبيب أسنان	٦	% ٤١٠	% ١٤٠	% ٥٥٠
صيدلى	٥	% ٣٧٠	% ١٣٠	% ٥٠٠
علاج طبىعى	٥	% ٣٧٠	% ١٣٠	% ٥٠٠
طبيب بيطرى	٥	% ٣٧٠	% ١٣٠	% ٥٠٠
تمريض عالٰ	٥	% ٣٧٠	% ١٣٠	% ٥٠٠
كيمائيون / فيزيقيون	٤	% ٣٤٠	% ١١٠	% ٤٥٠
فني تمريض / فنى صحي	٥ أو ٣ دبلوم	% ٣٢٠	% ١٠٠	% ٤٢٠

متضمنة الموارف المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ والمرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١

تصرف الموارف السابقة بالنسبة المذكورة من الأجر الأساسى .

الجدول رقم (٢)

البيان		الشهر		حافز إضافي
الفئة	العدد / شهرياً	الفئة	العدد / شهرياً	
٩٠	٤	٦٠	٤	الاستشارى / وما يعادله
٧٥	٦	٥٠	٦	الإخصائى / وما يعادله
٦٠	٨	٤٠	٨	مساعد إخصائى / وما يعادله
٤٥	١٠	٣٠	١٠	الطبيب المقيم / وما يعادله
٤٠	١٠	٢٥	١٠	الطبيب المكلف
٣٠	١٢	٢٠	١٢	إخصائى تمريض
٢٥	١٥	١٥	١٥	فني تمريض
١٥	١٠	١٠	١٠	فنية صحية وفقاً لحاجة العمل

الجدول رقم (٣)

النسبة		الوظيفة
قيادة	إشراف	
% ٢٠٠	% ٣٠٠	وكيل أول وزارة (مدير مديرية/ وما يعادله)
% ٢٠٠	% ٢٥٠	وكيل وزارة (مدير مديرية/ وما يعادله)
% ٢٠٠	% ٢٠٠	مدير عام (مدير مديرية/ وكيل مديرية/ مدير منطقة/ مدير مستشفى وما يعادلهم)
% ٢٠٠	% ١٥٠	مدير عام (نائب مدير مستشفى)
% ١٥٠	% ١٥٠	الدرجة الأولى (مدير مستشفى)
% ١٥٠	% ١٠٠	الدرجة الأولى (مدير منطقة/ نائب مدير مستشفى)
-	% ١٥٠	كبير (إشراف فقط)
-	% ١٠٠	الدرجة الأولى (إشراف فقط)
-	% ١٠٠	الدرجة الثانية (إشراف فقط)

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٤/٦٥ الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية . ٢٥٤٤ س ٢٠١٣ - ١٥٥٧